



الجمهورية العربية السورية

وزارة العدل

الوزير

معالي الأخ الأستاذ/ أيمن عودة

وزير العدل بالمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة

رئيس محور تطوير القضاء وتنفيذ الأحكام

أصحاب المعالي والسعادة / وزير العدل ورؤساء وأعضاء الوفود

المشاركة من الدول العربية الشقيقة .

الأخوة والأصدقاء / المستشارون والخبراء القانونيون من البرنامج الإنمائي

للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات والشركاء

الأمريكيين والفرنسيين .

الحاضرون جميعاً

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في البداية أتقدم بالشكر والتقدير لوزارة العدل بالمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة وعلى رأسها معالي الأخ الأستاذ/ أيمن عودة وزير العدل على حسن الاستقبال والجهود المبذولة لإنجاح المؤتمر كما أتقدم بالشكر والتقدير للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي يعتبر شريكاً حقيقياً ومساهمياً فعلياً في عملية التنمية والإصلاحات في الدول العربية ومنها الجمهورية اليمنية .

كما أشكر مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات والشركاء الأمريكيان والفرنسيين على دعمهم لأنشطة المبادرة .  
ولا أنسى أن أشكر القائمين والمعديين لهذا المؤتمر على حسن الإعداد والتنظيم والأداء لإنجاح هذا المؤتمر .

إن مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية التي أطلقت في مطلع عام ٢٠٠٥م في المؤتمر الدولي الذي عقد في البحر الميت برعاية كريمة من جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة مثلت محطة هامة لتحفيز الدول العربية في اتجاه التحديث والتطوير للإدارة العامة وبيئة إدارة الحكم فيها بغية خدمة المواطن العربي وتلبية حاجياته المتطورة والمتجددة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدانها وشعوبها .

وما اجتماعنا ولقاؤنا اليوم إلا خير دليل على التزام بلداننا بتنفيذ هذه المبادرة لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها .

واليمن كانت وستظل إنشاء الله شريكاً فاعلاً في هذه المبادرة وما ينبثق عنها من مشاريع تطويرية وتحديثية وإصلاحية لرغبتها الجادة والأكيدة في تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه المشاريع وما سيقدم فيها من تجارب وخبرات .

## أصحاب المعالي والسعادة :

إن الفساد بمفهومة العام يشكل أكبر خطر على الاقتصاد الوطني بما يسببه من هدم للقيم والأخلاق ، وما يحدثه من تدمير لسيادة النظام والقانون ، وما يلحقه من خسائر وأضرار على الدولة والمواطنين ، وتحوله إلى داء عضال ينخر عظام الدول ، لذلك كان لابد من الوقوف بوجه الفساد وقفة جادة وحازمة للحد من انتشاره واستفحاله ليس كونه خطراً على المستوى المحلي فقط لكن كونه خطراً على المستوى الدولي يتهدد كيانات الدول المختلفة باعتباره جريمة منظمة عابرة للحدود الدولية ، الأمر الذي كان لابد معه من إعداد واعتماد اتفاقية دولية تشكل إطاراً عاماً تتبعه وتعتمده الدول في أنشطتها وجهودها الرامية إلى مكافحة الفساد ، وتكثف من تعاونها لدرء مخاطره وتتبع مرتكبيه ومحاسبتهم .

والجمهورية اليمنية كغيرها من دول العالم شاركت في كافة مراحل إعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، ووقعت عليها ثم صادقت عليها عام ٢٠٠٣م وبمصادقتها على الاتفاقية أعلنت التزامها الفعلي أمام المجتمع الدولي بتكثيف جهودها وأنشطتها والتعاون مع المجتمع الدولي في محاربة الفساد وتتبع الفاسدين .

وتشارك حالياً وبنفس الاهتمام والجدية في إعداد اتفاقية عربية لمكافحة الفساد التي يتبناها مجلس وزراء العدل العرب بجامعة الدول العربية .

والجمهورية اليمنية ومنذ فترة طويلة أدركت مخاطر الفساد وتأثيراته المختلفة على الاقتصاد الوطني ، وما يسببه من تفكيك للبنية الاجتماعية وتكلفته الباهظة التي يدفع ثمنها الدولة والمواطنين وهو ثمن بلا شك كبير جداً .

لذلك عمدت إلى إيجاد بنية تشريعية ومؤسسية لكي تستطيع من خلالها التصدي لهذه الآفة ، وتمثل هذه البنية في إصدار عدد من القوانين أهمها قوانين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومكافحة غسل الأموال والإقرار بالذمة المالية ومكافحة الفساد الذي تم إعداده في ضوء الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وقانون المناقصات والمزايدات الحكومية الذي تم إعداده بعناية فائقة بمساهمة ودعم من البنك الدولي وروعي في إعداده أفضل الممارسات والتجارب الدولية فيما يتعلق بإجراء المناقصات ونظم الإشتراء التي تقوم على الشفافية والتنافس ، كما تتمثل في إنشاء عدد من الأجهزة والهيئات والمجالس المختصة بمكافحة الفساد أهمها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال ومحاكم ونيابات الأموال العامة واللجنة العليا للمناقصات والمزايدات وفي طريقها لتشكيل الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات الحكومية ومجلس التأديب الأعلى في الجمهورية.

وكان من أهم الخطوات التي اتخذت في هذا المجال ، هو بدئ العمل الفعلي في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد حيث دشنت عملها

بتطبيق قانون الذمة المالية فوضعت نماذج واستمارات خاصة للأشخاص المشمولين بإقرارات الذمة المالية ، وبدأت بتطبيق ذلك فعلاً على مستوى الدولة في مجلس الوزراء ومجلس القضاء الأعلى والوزارات والهيئات المختلفة وهناك استجابة كبيرة من جميع الجهات وعلى مستوى قيادات الدولة حيث بلغت عدد الإقرارات التي تسلمتها الهيئة حتى الآن ( ٢٦٢ ) إقراراً من مختلف جهات الدولة .

بالإضافة إلى انطلاق الهيئة في تنفيذ قانون مكافحة الفساد من خلال التنسيق لتأسيس قاعدة من الشراكة مع كافة الجهات المختصة وذات العلاقة وعلى مختلف المستويات والأطر سواءً الجهات الرسمية في الدولة أو منظمات المجتمع المدني أو القطاع الخاص.

يأتي تنفيذ هذه القوانين الخاصة بمكافحة الفساد بعد ان كانت الجمهورية اليمنية قد أنشأت الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة منذ مطلع الثمانينات وهو الجهاز الذي يتولى الرقابة المالية والإدارية على كافة الجهات الحكومية ، كما أنشأت نيابات ومحاكم الأموال العامة عام ١٩٩٦م كنيابات ومحاكم نوعية متخصصة بالتحقيق والفصل في قضايا الفساد وقضايا المال العام ، والتي استطاعت منذ إنشائها حتى الآن البت في كثير من قضايا المال العام وقضايا الفساد المالي والإداري، كما تمكنت من رد مبالغ كبيرة إلى الخزينة العامة للدولة ، وسميت هذه الأجهزة ( نيابات الأموال العامة - محاكم الأموال العامة - الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ) بأجهزة حماية المال العام ، وقد عقدت خلال الأعوام الماضية ستة لقاءات تشاورية بين كل من وزارة العدل والنيابة العامة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بغرض التنسيق والتعاون لتجاوز الصعوبات المعوقات التي تعترض عملها .

وجميع هذه الأجهزة والهيئات تعمل بتناغم وتعاون وفق قوانين ولوائح وقرارات تنظم أعمالها وتحدد مهامها واختصاصاتها وواجبات ومسؤوليات العاملين فيها .

وتواصلًا لتلك الجهود وفي إطار احتفال الجمهورية اليمنية باليوم العالمي للفساد الذي أقيم بصنعاء في ٩ ديسمبر عام ٢٠٠٧م تم الإعلان عن عزم اليمن إطلاق ((التحالف الوطني من أجل النزاهة ومكافحة الفساد)) والذي من المقرر إطلاقه في شهر أبريل سنة ٢٠٠٨م بمشاركة كافة الشركاء سواءً الرسميين أو منظمات المجتمع المدني أو القطاع الخاص والذي سيعمل وفق وثيقة مبادئ وآلية عمل لبناء استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد .

### **أصعاب المعالي والسعادة :**

لقد قطعت الجمهورية اليمنية شوطاً مهماً في عملية الإصلاح القضائي في كثير من المجالات القضائية، وتركز الجمهورية اليمنية على استقلال السلطة القضائية باعتباره المحور الرئيسي في عملية الإصلاحات القضائية، لذلك نص عليه الدستور فبين أن القضاء سلطة مستقلة قضائياً ومالياً وإدارياً، وترجمته القوانين النافذة باعتباره الجانب الذي يمكن القضاة من القيام بعملهم لتحقيق العدل بين الناس وحماية الحقوق والحريات بمنأى عن التأثيرات والتدخلات من أية جهة كانت ، كما يمكن وزارة العدل من توفير كافة متطلبات القضاء والإمكانيات اللازمة التي توفر له الاستقرار، وفي هذا الصدد فقد تم تعديل قانون السلطة القضائية بحيث تم فصل رئاسة مجلس القضاء الأعلى عن رئاسة الجمهورية وأصبح رئيس المحكمة العليا هو رئيس مجلس القضاء الأعلى بنص القانون ، وأعيد تشكيل مجلس القضاء

الأعلى من كوادر قضائية وقانونية مشهود لها بالقدرة والكفاءة ، وأصبح يعقد اجتماعاته بشكل دوري كل أسبوع فخلال عام ٢٠٠٧ عقد (٣٢) إجتماعاً ، وأصدر خلالها ( ١٥٢ ) قراراً و ( ٣٩ ) أمراً ، تم من خلالها إجراء المعالجات اللازمة لمختلف القضايا التي عرضت أمامه ، فأنشأ عدداً من المحاكم الابتدائية والشعب الإستئنافية في بعض المحافظات التي اقتضتها الضرورة وفرضتها حاجة العمل ، وتم إجراء عدد من الحركات القضائية الجزئية ، كما تمكن المجلس خلال عام ٢٠٠٧م من تسوية وترقية ( ١٠١٠ ) قاضياً وعضو نيابة إلى الدرجات القضائية المختلفة في السلم القضائي ، وهي الحركة الأولى من نوعها منذ فترة طويلة .

كما أعيد تشكيل مجلس المحاسبة في إطار مجلس القضاء الأعلى وهو يمارس مهامه ويضطلع بدوره المناط به في مساءلة ومحاسبة القضاة المحالين إليه من قبل مجلس القضاء الأعلى ، وفي هذا الصدد فقد أقر مجلس القضاء الأعلى خلال عام ٢٠٠٧م إحالة (١٩) قاضياً وعضو نيابة إلى مجلس المحاسبة فيما نسب إليهم من مخالفات لواجبات ووظائفهم أو مخالفات مسلكية ، وأقر إيقاع العقوبات المناسبة بحقهم ابتداءً من الحرمان من الترقية وانتهاءً بالعزل من القضاء.

وفي إطار تعزيز استقلال ونزاهة القضاء فقد أقر مجلس القضاء الأعلى تشكيل لجنة لإعداد مشروع مدونة السلوك القضائي بما تحتويه من المبادئ والسلوكيات والأخلاقيات والآداب التي يجب على القاضي الإلتزام بها في عمله وكذا التي تحكم سير العملية القضائية وذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها السمحة وإعلان بانجالور

ووثيقة أخلاقيات القاضي العربي وما تنص عليه القواعد والقوانين النافذة بهذا الشأن ، وسيتم إصدارها في أقرب فرصة ممكنة.

كما يقوم مجلس القضاء الأعلى حالياً بإعداد مشروع قانون جديد للسلطة القضائية بما من شأنه تعزيز استقلال القضاء قضائياً ومالياً وإدارياً وترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات وتعزيز دور وأداء مجلس القضاء الأعلى كهيئة تعنى بشئون القضاء، بالإضافة إلى إعداد مشروع تعديل قانون المرافعات والتنفيذ المدني بما من شأنه مراعاة تبسيط إجراءات التقاضي وتبسيط وسرعة إجراءات التنفيذ دون فتح منازعات جديدة ، ومراجعة النصوص التي تكشف التطبيق العملي عدم سلامتها ، بالإضافة إلى التشريعات الأخرى ذات العلاقة بعمل السلطة القضائية لتسهيل وصول المواطنين إلى العدالة الناجزة .

### **وفي الأخير :**

إن ما تحقق في مجالات الإصلاح القضائي ومكافحة الفساد خلال السنوات الماضية ما كان له أن يتحقق لولا وجود إرادة سياسية ممثلة بدعم ومتابعة فخامة الأخ / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية ، تدعمها وتوازرها إرادة وطنية قوية لتحقيق الأهداف والغايات المنشودة.

أتمنى لأعمال مؤتمرها هذا التوفيق والنجاح  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**د / غازي شائف الأغبري**

**وزير العدل - الجمهورية اليمنية**